دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	السعودية والأمن القومي الأمريكي
المصدر:	شؤون الأوسط
الناشر:	مركز الدراسات الاستراتيجية
المؤلف الرئيسي:	النيرب، محمد
مؤلفين آخرين:	مرهون، عبدالجليل زيد(م. مشارك)
المجلد/العدد:	ع 47
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1995
الشهر:	ديسمبر - رجب
الصفحات:	123 - 125
رقم MD:	269643
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	المعاهدات التجارية، العلاقات السعودية الأمريكية، ملخص كتاب أصول العلاقات السعودية الأمريكية، العلاقات السياسية، الولايات المتحدة الأمريكية، العلاقات الاقتصادية، البترول، السعودية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/269643

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

قراءات

السعودية والأمن القومي الأميركي

د. محمد النيرب

أصول العلاقات الأميركية ـ السعودية

(القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٤)، ٣١٢ص.

يمكن النظر إلى كتاب أصول العلاقات السعودية ـ الأميركية للدكتور محمد النيرب باعتباره أحد المصادر المرجعية في دراسة التكوين التاريخي للعلاقات الأميركية ـ السعودية؛ ويمكن النظر إليه قبل ذلك، باعتباره واحداً من أهم محتويات المكتبة العربية عن تاريخ شركات النفط في منطقة الجزيرة العربية بصفة عامة، وفي السعودية بصفة خاصة.

يعرض الكتاب موضوعه في تسعة فصول، مع فصل عاشر خصص للنتائج العامة التي خرجت بها الدراسة. ويركز الكتاب على أسئلة متى ولماذا وكيف جاء الأميركيون إلى السعودية، ثم مدى تأثير الاعتبارات النفطية في الولايات المتحدة في السياسة النفطية التي تنتهجها الإدارة الأميركية، وبعد ذلك ما إذا كان يمكن القول إن شركات النفط استخدمت كوسائل للضغط على الحكومة الأميركية باتجاه تحديد خيارات معينة للعلاقة مع الرياض.

إن كتاب أصول العلاقات السعودية ـ الأميركية يمكن أن يؤخذ كمثال لدراسة تأثير أرباب العمل ورؤوس الأموال في دولة ما في السياستين الخارجية والداخلية لتلك الدولة. وبالنسبة إلى موضوع الكتاب، فإن هؤلاء يعبرون عن أنفسهم تحديداً في شركات النفط العملاقة.

لدى مراجعة الكتاب، نجد أن مجموعة الشركات النفطية العاملة في السعودية (المعبر عنها هنا بأرامكو) كانت فاعلة في المبادرة والتأثير في إيجاد اتصالات وتمثيل رسمي وغير رسمي بين كل من الرياض وواشنطن، كما كانت هذه المجموعة فاعلة في الدفع باتجاه تدخل أميركي مباشر على مسرح السياسة الداخلية للسعودية، تمثل أولاً في مساعدات «ليند ــ ليس» المالية للرياض خلال الحرب العالمية الأولى، وثانياً في المساعدات العسكرية على مستوى التقانة والخبرات، وأخيراً في تحالف استراتيجي عبرت عنه «قاعدة الظهران» العسكرية.

ويدرس الكتاب بتسلسل تاريخي دقيق، تطور العلاقات السياسية والاقتصادية بين واشنطن والرياض، ابتداءً من اعتراف الولايات المتحدة بالسعودية عام ١٩٣١، وصولاً إلى الشبكة المعقدة والمترامية من التفاعلات الراهنة بين الجانبين الأميركي والسعودي.

ويرى الباحث أنه إضافة إلى «الكارتيل» النفطي، هناك شخصيات ديبلوماسية وفكرية اضطلعت بدور هي الأخرى في الدفع باتجاه إقامة علاقات سعودية ـ أميركية. ويذكر الباحث أن من بين هذه الشخصيات الكاتب اللبناني ــ الأميركي أمين الريحاني. ويلفت الباحث إلى أن الريحاني لاحظ عام ١٩٣٠ أن نمو التوسع التجاري بين السعودية والولايات المتحدة لن يكون ممكناً إلا باقامة علاقات ديبلوماسية وقنصلية بين البلدين.

ويعرض الكاتب للتحفظات الأميركية تجاه المنطقة، فيرى أنه على الرغم من اعتراف الولايات المتحدة بالسعودية عام ١٩٣١ وعقد معاهدة تجارة وصداقة معها عام ١٩٣٣، وعلى الرغم من أن هذه المعاهدة قد نصت على إقامة تمثيل قنصلي وديبلوماسي، فإن وزارة الخارجية الأميركية لم تجد في حينه أن المصالح الأميركية في السعودية كافية لتبرير التمثيل الديبلوماسي المباشر معها.

ويبدو أن معاهدة التجارة والصداقة كانت في ذاتها حدثاً بالغ الدلالة، وذلك لتزامنها مع نجاح ممثلي شركة «ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا» (سوكال) في إبرام اتفاقية للتنقيب عن النفط مع الحكومة السعودية. ويلاحظ هنا أنه قبل اكتشاف النفط بكميات تجارية عام ١٩٣٨، كانت (سوكال) قد باعت نصف امتيازها لشركة أميركية أخرى هي «تكساس أويل» (تكساكو). وبفعل المؤثرات المتبادلة بين النفط والسياسة، حصلت الشركتان على اتفاقية أخرى للتنقيب أبرمت عام ١٩٣٩.

ويرى الباحث أن هذه التطورات قد خلقت تحولات درامية في رؤية الساسة الأميركيين للانساق التي يجب أن تنهض عليها العلاقات الأميركية ـ السعودية. وهو يقدم نموذجاً عملياً لهذا التحول، ألا وهو قرار الرئيس روزفلت في شباط / فبراير ١٩٤٣ والقاضي بترتيب مساعدة

«ليند ـ ليس» المالية للرياض. والأهم من المساعدة المالية نفسها هو التبرير الذي استند إليه روزفلت لإقرارها والذي جاء فيه: «إننا نرى أن الدفاع عن المملكة العربية السعودية إنما يعتبر أيضاً حيوياً بالنسبة إلى الدفاع عن الولايات المتحدة».

ويمكن للمحلل أن يلمس في الجملة الأخيرة ربطاً أميركياً مبكراً إلى حد بعيد، بين أمن الطاقة النفطية والأمن القومي الأميركي.

ويستخلص الباحث من مجموعة وثائق رسمية أميركية الأسباب التي عرضتها الإدارة الأميركية لتبرير مساعدة «ليند ـ ليس» للرياض، وهي الموقع الجيوبوليتيكي المتميز ومنابع النفط السعودي وتداخلها مع اعتبارات الأمن القومي الأميركي، ومكانة وتأثير الملك عبد العزيز بن سعود في العالم الإسلامي.

وإدراكاً منه للأهمية التي باتت تتمتع بها بلاده في الحسابات الجيوستراتيجية الأميركية، بادر ابن سعود بعد ستة أشهر على مساعدة «ليند ـ ليس» إلى طلب بعثة أميركية عسكرية لتدريب الضباط السعوديين على الأسلحة الجديدة التي وصلته من واشنطن، وقد وافقت الإدارة الأميركية على طلب ابن سعود، منتهزة بذلك الفرصة لإقامة أول وجود عسكري أميركي في منطقة الخليج؛ وهذا الوجود ما لبث أن تطور بعد أقل من عامين في شكل قاعدة جوية في مدينة الظهران السعودية على الخليج.

ويؤكد الباحث أن التطورات الدولية في صناعة النفط في النصف الثاني من هذا القرن (التأميم، ثم تكوين منظمة الأوبيك) والمركز الذي احتلته السعودية في هذه التطورات، قد أضفت مزيداً من الأهمية والخصوصية على العلاقة بين واشنطن والرياض، بل إن الاعتبارات الجيوبوليتيكية للسعودية واعتبارات المكانة الاقتصادية المتنامية التي تتمتع بها، قد دفعت الأميركيين إلى وضع خطوط حمر أمام دخول أي شريك أو منافس (فضلاً عن الأعداء) على خط مصالحهم في هذه البلاد، وتالياً في عموم منطقة الخليج.

ويخلص الكاتب إلى أن الإدارات الأميركية المتعاقبة منذ إدارة الرئيس فرانكلين روزفلت، باتت تعتبر أن أمن السعودية، والخليج بوجه عام، هو جزء من الأمن القومي الأميركي، ويؤكد أن مكانة السعودية في الحسابات الاستراتيجية الأميركية قد تزايدت بعدما فقدت واشنطن النظام الحليف لها في إيران عقب نجاح الثورة الإسلامية هناك.

عبد الجليل مرهون